أو تقدير اعداد الطائرات وقدراتها. ومن حيث النوعية، تمتلك إسرائيل طائرات من أحدث ما أنتجته الولايات المتحدة الأميركية، فمن بينها ٤٦ طائرة من طراز ف ـ ١٥ (انتاج ١٩٧٥)، و٧٥ طائرة ف ـ ١٦ (انتاج ١٩٧٩)، و ١٣١ طائرة ف ـ ٤ فانتوم (انتاج ١٩٦٩)، بالاضافة إلى ١٥٠ طائرة كفير. ولا يعادل ذلك في النوعية أي من طائرات لبنان والأردن، في حين تمتلك سوريا حوالى ٤٠ طائرة ميغ ٢٥ وحوالى ١٢٠ طائرة ميغ ٢٣ (وهي من انتاج أوائل السبعينات)، بمعنى ان الطائرات الاسرائيلية تتقدم الطائرات السورية من حيث تجهيزها وحداثتها.

أما الطائرات العمودية المسلحة، فلا يبدو أن لدى الأردن أو منظمة التحرير الفلسطينية أي منها، بينما يمتلك لبنان أربعاً فقط، ومائة لدى سوريا، مقابل ٦٠ لدى اسرائيل. وفي مجال القوة البحرية، يمتلك الأردن ولبنان مجتمعين ١٣ زورق مرور فقط، وتمتلك سوريا فرقاطتين و٢٢ زورق صواريخ وسبعة زوارق مرور واربع كاسحات الغام. مقابل ذلك، تمتلك اسرائيل ٤٥ زورق مرور وثلاث غواصات وست فرقاطات و٢٤ زورق صواريخ. وبالمقارنة، يتضح تفوق اسرائيل في السلاح البحري، بدرجة محدودة، على سوريا ولبنان والأردن وم.ت.ف. مجتمعة.

يتبين مما سبق أن الميزان العسكري عموماً، للأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، ضعيف بدرجة كبيرة أمام اسرائيل، وأنه يقترب من التوازن عددياً بانضمام سوريا ولبنان اليهما وان كان يظل لاسرائيل تفوق نوعي، وخاصة في مجال القوات الجوية. وهذا الأمر يوضح، جلياً، السبب الرئيس لاصرار اسرائيل على إجراء مفاوضات مباشرة مع كل طرف عربي على حدة، بما يحمله ذلك من خطورة على موقف المفاوض العربي في محادثات التسوية. أما الاقتراح الأميركي بإجراء مفاوضات مباشرة في إطار مظلة دولية، فهو، وان كان لا يغير من تأثير إختلال الميزان العسكري للدول العربية في مواجهة اسرائيل على المفاوضات المباشرة، فانه يضيف إليه أن تصبح الدول ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن، بما فيها الاتحاد السوفياتي، ضامنة للنتائج التي تصل إليها المفاوضات المباشرة، أي أنها تضمن النتائج التي لم تشارك فيها بينما شاركت الولايات المتحدة. وهنا يصعب أن يعترض الاتحاد السوفياتي على نتائج توصلت إليها أطراف النزاع العربية ووافقت عليها. واستطراداً، يمكن فهم الأسباب التي تدعو الأطراف العربية إلى الاصرار على تسوية الصراع في إطار مؤتمر دولي تشترك فيه جميع أطراف النزاع وضمنها الأتحاد السوفياتي.

تأثير الأوضاع الجيوستراتيجية

تختلف قيمة الميزان العسكري وفقاً للأوضاع الجيو ـ ستراتيجية للكيان الذي يملكه، إذ قد يصبح سلاح ما ذا أهمية وفعالية أكبر، في موقف معين، عنه من موقف آخر، ومن موقع ما عن آخر مغاير له. ولا يتوقف ذلك على اوضاع من يملك الميزان فقط، بل، أيضاً، على أوضاع الجانب المضاد. ولذا، فمن المناسب أن ندرس أوضاع كلا الجانبين، العربي والاسرائيلي، مع احتمالات التسوية وأثرهما على الميزان العسكري. فالمطروح، الآن، على ساحة التسوية، هو مبدأ «الأرض في مقابل السلام»، وهو في معناه العام يعني أن تنسحب اسرائيل من الأراضي التي احتلتها منذ الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧ في مقابل أن تعقد إسرائيل معاهدات سلام مع العرب؛ ولكنه يعني، أيضاً، ضمانات للسلام مثل وجود مناطق منزوعة السلاح،